



تقرير حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة الخاص بشركة عبر المحيطات للسياحة

بيانات عن الشركة

الجدول التالي يبين البيانات الأساسية للشركة.

عبر المحيطات للسياحة		اسم الشركة
تنظيم رحلات سياحية داخل مصر وخارجها وتنفيذ ما يتصل بها من نقل وإقامة وما يلحق بها من خدمات سياحية مختلفة من صرف تذاكر السفر ونقل الإمتعه وامتلاك وتشغيل وسائل النقل السياحي (اتوبيسات سياحية - ٢٥ سيارة كرفان) وامتلاك المنشآت الفندقية فيما عدا الفنادق العائمة ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات التى تزاول أعمالاً شبيهه بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج كما يجوز لها أن تندمج فى الهيئات السالفة أو تلحقها بها وذلك بموافقة الهيئة العامة للأستثمار .		غرض الشركة
١٩٨٥/١/٨	تاريخ القيد بالبورصة	خمسة وعشرون عاماً تبدأ من ٢٠٠٤/١١/٩
عشرة سنت	القيمة الاسمية للسهم	رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ (ضمانات وحوافز الاستثمار)
عشرة مليون دولار امريكى	آخر رأس مال مصدر	خمسون مليون دولار أمريكى
١٩٩٤٢٧ بتاريخ ١٩٧٩/١١/٨ استثمار القاهرة	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجارى	عشرة مليون دولار امريكى
أشرف محمد محمد بسيونى		اسم مسئول الاتصال
٥٢ شارع قصر النيل - القاهرة		عنوان المركز الرئيسى
02 / 23915404	أرقام الفاكس	02 / 23906644
www.totegypt.com		الموقع الإلكتروني
totours@gmail.com		البريد الإلكتروني





الجمعية العامة للمساهمين

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العمومية للمساهمين بطريق الأصاله أو الإنبابة ولا يجوز للمساهم أن يمثل في اجتماع الجمعية العامة للشركة عن طريق الوكالة بعدد من الأصوات يجاوز (١٠%) من مجموع الأسهم الاسمية من رأسمال الشركة وبما لا يجاوز ٢٠% من عدد الأسهم الممثلة في الاجتماع ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الإدارة أن ينيب عنه أحد أعضاء مجلس الإدارة في حضور الجمعية العامة . ويشترط لصحة الإنبابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي وأن يكون الوكيل مساهما . ويجب أن يكون مجلس الإدارة ممثلا في اجتماع الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته وذلك في غير الأحوال التي ينقص فيها عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ذلك ، ولا يجوز تخلف أعضاء مجلس الإدارة عن حضور الاجتماع بغير عذر مقبول . وفي جميع الأحوال لا يبطل الاجتماع إذا حضره ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة على الأقل يكون من بينهم رئيس مجلس الإدارة أو نائبة أو احد الأعضاء المنتدبين للإدارة وذلك إذا توافر للاجتماع الشروط الأخرى التي يتطلبها القانون ولائحته التنفيذية

تتعقد الجمعية العمومية العادية للمساهمين كل سنة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة في الزمان والمكان اللذين يحددهما إعلان الدعوة خلال الثلاثة أشهر التالية (على الأكثر) لنهاية السنة المالية للشركة ولمجلس الإدارة إن يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة لذلك وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة إلى الانعقاد إذا طلب ذلك مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يمثل ٥% من رأس مال الشركة على الأقل بشرط إن يوضحوا أسباب الطلب وأن يودعوا أسهمهم مركز الشركة أو احد البنوك المعتمدة ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انقضاء الجمعية ولمراقب الحسابات والجهة الإدارية أن يدعو الجمعية العامة للانعقاد في الأحوال التي يتراخي فيها مجلس الإدارة عن الدعوة على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة أو بدء التاريخ الذي يجب فيه توجيه الدعوة إلى الاجتماع كما يكون للجهة الإدارية أن تدعو الجمعية العامة إذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى الواجب توافره لصحة انعقاده أو امتنع الأعضاء المكملين لذلك عن الحضور وفي جميع الأحوال تكون مصاريف الدعوة على نفقة الشركة وتتولى الجهة الإدارية رئاسة الاجتماع في هذه الحالة

وتتعقد الجمعية العامة العادية للنظر في جدول الأعمال المحدد لها وعلى الأخص للنظر فيما يأتي :

- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وعزلهم والنظر في إخلانهم من المسؤولية.
- مراقبة أعمال مجلس الإدارة والنظر في إخلانه من المسؤولية .
- المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر .
- المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة .
- الموافقة على توزيع الأرباح وتحديد مكافأة وبدلات أعضاء مجلس الإدارة .
- تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه والنظر في عزله .

كل ما يري مجلس الإدارة أو الجهة الإدارية أو المساهمين الذين يملكون (٥ %) من رأس المال عرضه على الجمعية العامة

و لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا إلا إذا حضره مساهمون يمثلون خمسة وعشرون في المائة من رأس المال على الأقل . فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجب دعوة الجمعية العامة إلى اجتماع ثان خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الأول ويجوز الانكفاء بالدعوة إلى الاجتماع الأول إذا حدد فيها موعد الاجتماع الثاني ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا أيا كان عدد الأسهم الممثلة فيه و تصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع .

لا يكون انعقاد الجمعية العامة غير العادية صحيحا إلا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس المال على الأقل فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجب دعوة الجمعية العامة إلى اجتماع ثان يعقد خلال ثلاثين يوما للاجتماع الأول





اعمال اللجنة خلال العام :

عدد مرات انعقاد لجنة المراجعة	٤
هل تم عرض تقارير اللجنة علي مجلس إدارة الشركة ؟	نعم
هل تضمنت تقارير اللجنة ملاحظات جوهرية وجب معالجتها ؟	لا
هل قام مجلس الإدارة بمعالجة الملاحظات الجوهرية ؟	لا توجد ملاحظات

لجنة الترشيحات : لا يوجد .

لجنة المكافآت : لا يوجد .

لجنة المخاطر : لا يوجد .

لجنة الحوكمة : لا يوجد .

البيئة الرقابية

نظام الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية هي العملية التي يتم بمقتضاها مراقبة ومراجعة كافة أنشطة الشركة بصفة مستمرة من خلال كل من مجلس الإدارة وكافة العاملين باعتبارهم جزء من منظومة الرقابة الداخلية بمفهومها الشامل .



إدارة المخاطر : لا توجد .

إدارة الالتزام : لا توجد .

إدارة الحوكمة : لا توجد .

مراقب الحسابات :

تقوم لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة بأقتراح تعيين مراقب الحسابات ومن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة بما في ذلك الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية والمسجلين بهيئة الرقابة المالية وتحديد اتعابه وابداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقب الحسابات بأداء خدمات لصالح الشركة بخلاف مراجعة القوائم المالية وفي شأن الأتعاب المقتردة عنها .

الإفصاح والشفافية

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

يتم الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وكذا الاحداث الجوهرية وابلاغ البورصة المصرية بتلك المعلومات ونشرها بالشاشات الخاصة بالبورصة المصرية وذلك بخلاف الموقع الإلكتروني للشركة والذي يتم تحديثه بصفه دورية كما يتم الاتى :-





- موافاة الهيئة والبورصة بقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائها وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاج الاجتماع، كما تلتزم الشركة بموافاة البورصة خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ انعقاد الجمعية العامة بالمحاضر على أن تكون معتمدة من رئيس مجلس الإدارة.
- موافاة البورصة بمحاضر اجتماعات الجمعية العامة المصدق عليها من قبل الجهة الإدارية المختصة وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ تسلمها.
- موافاة الهيئة والبورصة بملخص القرارات المتضمنة أحداث جوهرية الصادرة عن مجلس إدارتها فور انتهائها وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاج الاجتماع.
- موافاة الهيئة والبورصة ببيان معتمد من مجلس إدارة الشركة بأهم نتائج أعمالها مقارنة بالفترة المقابلة وفقاً للنموذج المعد لذلك من البورصة وذلك فور انتهاء مجلس الإدارة من الموافقة على القوائم المالية السنوية أو الربع سنوية (الدورية) تمهيداً لإحالتها لمراقب الحسابات ليصدر بشأنها تقريره. على أن يتم ذلك الإفصاح عقب انتهاء الاجتماع وبحد أقصى قبل بداية جلسة التداول التالية لانتهاج الاجتماع.
- الإفصاح عند صدور أي أحكام تحكيم أو أحكام قضائية في أي مرحلة من مراحل التقاضي بتلك الأحكام التي تؤثر في مركزها المالي أو في حقوق حملة أوراقها المالية أو يكون لها تأثير على أسعار التداول أو على القرار الاستثماري للمتعاملين

علاقات المستثمرين

- يتم تحديد مسنول علاقات المستثمرين بقرار من مجلس إدارة الشركة ويحضر اجتماع الجمعية العامة للمساهمين كما يقوم مسنول علاقات المستثمرين بما يلي :-
- يكون مسنولاً عن الاتصال بالبورصة والرد على الاستفسارات من المساهمين والمستثمرين كما يقوم بتوزيع النشرات الصحفية عن الشركة متضمنة المعلومات والبيانات التي تحددها البورصة .
 - وضع خطة عمل لإدارته تتضمن سياسة الإفصاح الخاصة بالشركة والالتزام بكافة القوانين واللوائح والقواعد وإجراءات القيد ومتطلبات الإفصاح والقرارات الصادرة من الهيئة والبورصة .
 - يكون على علم بإتجاه الإدارة والخطة الاستراتيجية وما تتخذه من قرارات وخاصة الجوهريّة والالتزام بالحفاظ على سرية المعلومات الجوهريّة والداخلية التي لا تكون في حكم المعرفة العامة .

أدوات الإفصاح

التقرير السنوي

تقوم الشركة بإصدار تقريراً سنوياً يضم ملخص لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرقبين وأصحاب المصالح الأخرين ويتضمن التقرير السنوي على ما يلي :

- كلمة رئيس مجلس الإدارة و/أو العضو المنتدب.
- الرؤية والهدف.
- إستراتيجية الشركة.
- تاريخ الشركة وأهم المحطات التي مرت بها.





- هيكل الملكية.
- الإدارة العليا وتشكيل مجلس الإدارة.
- تحليل السوق الذي تعمل به الشركة.
- مشروعات الشركة الحالية والمستقبلية.
- تحليل المركز المالي للشركة.
- تقرير عن مناقشة الإدارة التنفيذية للأداء المالي للشركة.
- تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية المقارنة بنفس الفترات السابقة.

تقرير مجلس الإدارة

تقوم الشركة باصدار تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية، للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية.

تقرير الإفصاح

تقوم الشركة باصدار تقرير إفصاح ربع سنوي يعد من قبل إدارة الشركة بمعاونة إدارة علاقات المستثمرين بها ويتضمن ما يلي :

- بيانات الاتصال بالشركة.
- مسئول علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال به.
- هيكل المساهمين الذين يمتلكون نسبة ٥% فأكثر من أسهم الشركة.
- هيكل المساهمين الإجمالي موضحاً به الأسهم حرة التداول.
- التغييرات في مجلس إدارة الشركة وآخر تشكيل للمجلس.
- تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- تغيير مراقب الحسابات في الفترة القادمة.

الموقع الالكتروني

يتوافر موقع خاص للشركة على شبكة المعلومات الدولية باللغة العربية يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بأسلوب سهل للمستخدم (www.totegypt.com) .

رئيس مجلس الإدارة

أحمد محمد عاشور





تقرير تأكد مستقل

عن مدى الإلتزام بقواعد حوكمة الشركات

إلى السادة / مساهمي شركة عبر المحيطات للسياحة .

إلى السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية .

المقدمة

قمنا باختبار تقرير مدى الإلتزام بقواعد الحوكمة المُعد بواسطة إدارة شركة / عبر المحيطات للسياحة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ .

مسئولية الإدارة

إدارة الشركة هي المسؤولة عن إعداد و عرض تقرير مدى الإلتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية و الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من مركز المديرين المصري و القوانين و القرارات ذات العلاقة كما هو موضح بتقرير مدى الإلتزام بقواعد الحوكمة، كما أن مسؤولية الإدارة تمتد إلي تحديد نقاط عدم الإلتزام و مبرراتها .

مسئولية المراجع

تتخصر مسئوليتنا في إختبار المعلومات الواردة في تقرير مدى الإلتزام بقواعد الحوكمة و إبداء إستنتاج في ضوء الإختبارات التي تم أداءها و قد قمنا باختبار تقرير مدى الإلتزام بقواعد الحوكمة طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" و يتطلب هذا المعيار الإلتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، و تخطيط و أداء عملية التأكد للحصول على تأكد بأن تقرير مدى الإلتزام بقواعد الحوكمة خالي من أية تحريفات هامة و مؤثرة .

و يشمل إختبار تقرير مدى الإلتزام بقواعد الحوكمة الحصول بصورة أساسية علي الأدلة من واقع الملاحظة و الإستفسارات من الأشخاص المسئولين عن إعداد تقرير مدى الإلتزام بقواعد الحوكمة و الإطلاع علي المستندات عندما يكون ذلك مناسباً .

و نحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية و مناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا .

و قد أعد هذا التقرير لتقديمه إلي الهيئة العامة للرقابة المالية بناءً على تكليف إدارة الشركة، و ليس لأي غرض آخر. و بالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله .

الإستنتاج

إن تقرير مدى الإلتزام بقواعد الحوكمة المشار إليه أعلاه يعبر بعدالة و وضوح - في جميع جوانبه الهامة - عن مدى إلتزام الشركة بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ إستناداً إلي التعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية و الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من مركز المديرين المصري و القوانين و القرارات ذات العلاقة .

مراقب الحسابات



الجيزة في ٢٣ فبراير ٢٠٢٠